لسانياتُ المنطوق في الدّرس النّحوي عند سيبويه

د. يسري صبحي الصّاوي
قسم النحو والصرف والعروض –
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة،
وكلية الآداب–جامعة قطر

يمثّلُ سيبويه علامةً فارقة في تاريخ الدّراسات النحوية؛ إذ لا نعرف قبل كتابه عملاً ناضجًا بهذه الصورة التي وصل إلينا بها، من حيث اكتمال النّحو، واستواؤه علمًا له مصطلحاته وقضاياه. فهو «السِّفر العظيم الذي أقامه العالم الجليلُ في ساحة الخُلود أثرًا، وأرسله مع الأيام ذكرًا، وادخره للعربية كنزًا، وندبه في العالمين شاهدًا على براعته فيها، ونفاذه إلى أسرارها»[1].

ولم يبالغ الأستاذ علي النّجدي ناصف – رحمه الله – حين قرر أن سيبويه صَنع «لِلنّحو ما لم يصنع أحد، حتى ليعد بحق أستاذه الأشهر، وإمامه المقدم، ويعد كتابه فيه معيار العربية، وكنزًا من كنوزها الزاخرة بما اشترع لها، وجمع من ذخائرها»[2]. ويؤكد أحدُ الباحثين المعاصرين «أنه لو استطاع العرب فهم كتاب سيبويه فَهم رواية ودراية وعمق، لنبشوا حقائق نَحْوية من هذا الكتاب لا تقلّ أهميتها عن الحقائق النّحوية التي أتى بها عالم اللّسانيات الأمريكي نوم تشومسكي»[3]. ولا تكادُ الدّراسات التي قامت حول كِتاب سيبويه تحصى

---

1 – سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، ص 128.

2 – السابق، ص6.

3 – دراسات لسانية تطبيقية: د. مازن الوعر، ص 29.

كثرة قديمًا وحديثًا، إقرارًا بمنزلة الكتاب وصاحبه، وتقديرًا لذلك الجهد العظيم الذي قلَّ أن نجد له نظيرًا أو شبيهًا[4].

والمتأمّل لِكتاب سيبويه يُدرك أنه جاء نتاجًا طبيعيًّا لمقتضيات البيئة التي ظهر فيها، وهي بيئة قائمة على الشّفاهية والتّلقي المباشر، إذ لم يكن شائعًا في تلك البيئة الكتابة المنظمة والتّداول المعروف للمدَوّنات، فالشعر العربي قبل الإسلام ينتقل بالرِّواية الشِّفاهية لا الكتابة؛ لذلك أصبح أدب هذه الأمة «أدب مُشافهة لا كتابة»[5]، وكانت الرواية والمشافهة في تلك البيئة «مَرجعهم في أخبارهم وأنسابهم وآثارهم الأدبية»[6]. ولا شكّ في أن الأصل هو الكلامُ المنطوق أما الكتابة فهي فرع عليه[7]، وقد حاولت الكتابة أن «تستعيض عن التّنغيم بالترقيم، ولكنها لن تُعوّض النبر بوسيلة أخرى، ولم يحاول الكاتبون ذلك، لهذا كانت دراسة الكلام المنطوق المسموع مقدمة لابد منها لدراسة الأنظمة (القواعد) اللغوية، أو بعبارة أخرى لدراسة اللغة نفسها»[8].

ويرى أُولمان أن «تفوّق الكلمة المنطوقة على الكلمة المكتوبة أمر مُسَلَّم به، بحيث لا ينبغي بحال من الأحوال أن يُقلل من شأنه ذلك الدّور الذي تلعبه الطباعة في عالمنا الحديث»[9]، كما يُؤكد أن طرح الجانب الصّوتي وإقصاءه يؤدي بنا إلى كثير من الصعوبات والتعقيدات[10].

---

4 – انظر بعضًا من هذه الدراسات في مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون لكتاب سيبويه، ص 36 وما بعدها.

5 – ظاهرة التخفيف في النحو العربي: د. أحمد عفيفي، ص 138.

6 – القواعد النحوية، مادتها وطريقتها: عبد الحميد حسن، ص 208.

7 – انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 46.

8 – السابق: ص 47. وجدير بالذكر أن بعض الكُتَّاب يحاول التعبير عن النبر عن طريق تغيير لون المداد أو درجته، لكن تبقى تلك المحاولة في النهاية قاصرة عن التعبير إذا ما قيست بإمكانات الكلام الحي المشافه.

9 – دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، ترجمة: د. كمال بشر، ص 28. وقد تحدث أولمان عن اللغة المنطوقة والمكتوبة في الفصل الثالث من كتابه السابق تحت عنوان «صورتا اللغة» من ص 28 حتى ص 37.

10 – انظر: السابق ص 32.

والملاحظُ أنّ كل العُلوم في البيئة العربية قديمًا كانت قائمة على النّطق والمشافهة، فأما النَّحو – كما سنُبين- فقد قَام على المُشافهة أو الاتصال المباشر «نتيجة لطبيعة الحياة العربية، ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عَامّ أساسه النّقل والرواية»[11]. ويقرر الدكتور عَبده الرّاجحي بكلّ وُضوح أن نُحاة العرب «درسُوا اللغة باعتبارها لغة «منطوقة»، وليس باعتبارها لغة «مكتوبة»، وهو أساس الدرس اللّغوي الصحيح»[12]. كما يؤكد المستشرق يوهان فك أن من الحقائق الثابتة أن النحويين «كانوا – حتى **القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي على الأقل** – يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم»[13]، كما يُصرّح في موضع آخر بقوله: «كانت لَهجات البدْو حَتّى أواسط القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي – هي النّبع القراح الخالد الذي يستقي منه النحاة وعُلماء اللغة معارفهم عن العربية الفصحى»[14]. ولاشكّ أن أواسط القرن الثالث الهجري، أو القرن الرّابع يمثل فترة متأخرة، حيث كان بناء النحو قد اكتمل، ومع ذلك كان الغالب على النحاة – كما يقرر فك – هو مشافهة الأعراب والرحلة إلى البادية.

أما بقية العلوم العربية الأخرى فالإجماع مُنعقد بين العلماء – قديمًا وحديثًا – على أن **علم العروض** هو علم المنطوق لا المكتوب، يقول الخطيب التبريزي: «تقطيعُ الشّعر على اللّفظ دون الخط، فما وجد في اللفظ اعتُد به في التقطيع، وما لم يوجد في اللفظ لم يُعتدّ به في التقطيع»[15]، ويؤكد الجوهري ذلك بقوله: «وأما التقطيع فيراعى فيه اللفظ دون الخط»[16]، فالمعتبر في وزن الشعر هو المسمُوع

11 – النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج: د. عبده الراجحي، ص 55.

12 – فقه اللغة في الكتب العربية، ص 180، وانظر: دراسات في علم اللغة: د. كمال بشر، ص 62.

13 – العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، ص 15.

14 – السابق: ص 160، وانظر: ص 167.

15 – الكافي في العروض والقوافي، ص 19.

16 – عروض الورقة، ص 12.

الملفوظ؛ لأن الأذن «هي سبيل المُوسيقا إلى النّفس؛ لذلك ينبغي أن نهتم في الشعر بالأصوات المنطوقة فقط، ويجب ألا تخدعنا الرموز الكتابية»[17].

ومن العُلوم القائمة على المُشافهة وكيفيات الأداء المختلفة – **علم التّجويد**، وهو «الإتيان بالقراءة مجوَّدة الألفاظ، بريئة من الرداءة في النطق»[18] وهو كذلك «حلية التّلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره، وتصحيح لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته وكمال هيئته، من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف»[19]، فالتّجويد«يُعنى بدراسة مخارج الحروف وصفاتها، وما ينشأ لها من أحكام عند تركيبها في الكلام المنطوق»[20]، كما يهتم علم التّجويد بما يسمَّى «اللَّحن الخفيّ» وهو الخطأ في كيفيات الأداء و«لا تعرف كيفيته، ولا تدرك حقيقته إلا **بالمشافهة**، وبالأخذ من أفواه أُولى الضبط والدراية»[21]. ومازال علم التجويد حتى يومنا هذا لا يُؤْخذ إلا بالتلقي والمشافهة.

كذلك «**القراءات القرآنية**»، التي تعتمد على الأخذ المباشر من الشيخ، ومن شُروط صِحّة القراءة صحة السَّند المتصل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم[22]، كما كان الاعتماد في نقل القرآن الكريم «على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب»[23]، ويبين ابن الجزري (ت833هـ) أن تلقِّي القرآن مُشافهة

17 – البناء العروضي للقصيدة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص 17.

18 – النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ج 1 ص 210.

19 – السابق نفس الجزء والصفحة.

20 – الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: د. غانم قدوري، ص 13. وانظر: التجويد والأصوات: د. إبراهيم نجا، ص 106.

21 – الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 56.

22 – انظر: النشر في القراءات العشر، ج1 ص 9.

23 – السابق: ج 1 ص 26، وانظر: ص 9، وص 11.

وحفظه في الصّدور يُعدُّ «أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة ... وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه لا في الكتب ولا يقرءونه كله إلا نظرًا لا عن ظَهر قلب»[24]. ويؤكد تلك الحقيقة الشيخ أبو زهرة – رحمه الله – بقوله: «السّلف الصَّالح والخلف من بعدهم ما كانوا يعتمدون على المكتوب في استحفاظ القرآن الكريم، إنما يقرأ طالب القرآن على مقرئ يقرئه، **ولا يعتمد على مَكْتوب كُتب**»[25].

وكذلك **علم الحديث**، كان الاعتماد الأكبر فيه على الذاكرة والحفظ والمشافهة. يقول القاضي عياض راويًا عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «كنا قعودًا مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فعسى أن نكون ستين رجلاً فيحدثنا الحديث، ثم يريد الحاجة، **فنتراجعُه بيننا**، فنقوم كأنما زرع في قلوبنا»[26]. ومما يدل على اهتمامهم بالتلقي المباشر والمشافهة – حرصهم على بيان طرق التلقي، وقد جعلوا أهم طرق التلقي وأعلاها التلقي المباشر عن الشيخ مشافهة، وهو ما أسمَوْه «السّماع». يقول ابن الصلاح عن السماع من لفظ الشيخ: «وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير»[27]. ومن فرط اهتمامهم بالسماع والمشافهة رأيناهم يتحدثون عن آداب طالب السماع، وما يجب عليه أن يتخلق به[28]، وبينوا «متى يستحب سماع الطالب، ومتى يصح سماع الصغير»[29].

---

24 – السابق: ج1 ص6 (بتصرف بالحذف).

25 – المعجزة الكبرى، القرآن: محمد أبو زهرة، ص593. وانظر: دروس في كتب النحو: د. عبده الراجحي، ص54 وما بعدها.

26 – الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض بن موسى، ص142.

27 – مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ابن الصلاح (ت643هـ)، ص316. وقد أشار ابن الصلاح إلى أن طرق التلقي ثمانية هي:

1– السماع من لفظ الشيخ. 2– القراءة على الشيخ. 3– الإجازة. 4– المناولة. 5– المكاتبة. 6– إعلام الراوي. 7– الوصية بالكتب. 8– الوجادة.

انظر: ص316 وما بعدها. وقد ذكر القاضي عياض نفس الطرق الثمانية مع اختلاف يسير. انظر: الإلماع، ص68 وما بعدها.

28 – انظر: الإلماع، ص45 وما بعدها.

29 – السابق: ص 62.

وكان العلماء «لا يثقون بعلم من يأخذ عن الصحف، وينسبونه إليها؛ حطًّا من شأنه، وتعريضًا بعدم الثقة بعلمه»[30]، فقد كانت البيئة كلها قائمة على التلقي بالمشافهة، فالتلميذ يأخذ عن أستاذه، ثم يأخذ تلاميذه عنه، «وكانت الحقائق العلمية تنال منهم عناية وتمحيصًا، ويرويها بعضهم عن بعض، ولم يكن لتدوينها على هيئة كتاب نصيب كبير»[31]، فالعلماء في تلك العصور – كما يرى أستاذي الدكتور محمد حماسة – «لم يكن من همهم أن يؤلفوا كتبًا، بل كان همهم أن يصنعوا طلابًا»[32].

فالبيئة كلها تقوم على السّماع والمشافهة لا التدوين، ومن ثَم يبدو غريبا أن تتوجه سهام النقد إلى النحاة العرب- وعلى رأسهم سيبويه- تتهمهم بالانطلاق من المكتوب القاصر، وإغفال الجانب المشافه الحي في عملية التقعيد النحوي؛ فالدكتور عبد الصبور شاهين يقرر أن النحاة «صَرفتهُم خصائص الكتابة عن كثير مما يثيره الدرس الصوتي والعمليات النطقية المتفاعلة»[33]، كما أنه «من النَّادر أن نجد في كُتب النّحاة القديمة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية وأخرى صوتية، مع أن الكثير من ظواهر النحو لا يمكن تفسيره إلا على أساس صوتي»[34]. والنّحاة «كانوا يهتمُّون أساسًا بما تلقَّوا من نُصوص الماضي لا بما كانوا ينطقون فعلاً»[35]، كما أنهم مضوا «مع الوهم يضعون قواعد مازالت تُعشش في الكتب والمناهج والأذهان»[36].

30 – لغة الشعر، ص 333.

31 – القواعد النحوية، ص 259.

32 – عبقرية الخليل بن أحمد في استنباط العروض، ص 37.

33 – المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، ص98.

34 – السابق: ص 9.

35 – السابق: ص 10.

36 – السابق: ص 18.

كذلك يرى سيادته أن الصرفيين العرب «لا يؤسِّسون قواعدهم على الأصوات وطبائعها، بل على الكتابة ورُموزها، **وقد خدعت الكتابة العربية الأجيال منذ سيبويه حتى الآن**، فاستمروا في تَرديد كثيرٍ من القواعد الكتابية (الناشئة عن الكتابة) دون أن يُعِيروا التفاتًا إلى التحليل الأصواتي»[37].

أما الدكتور رمضان عبد التواب، فإنه يتهم النّحاة بأنهم: «وقعوا في وَهْم الخلط بين النّطق والكتابة في بعض الأحيان، وأسسوا قواعدهم على هذا الوهم، ولم يفطنوا إلى الازدواج في وظيفة بعض الرموز الكتابية، وظنوا الحركة عرضًا للحرف وغفلوا عن التطور التاريخي للخط العربي، وغير ذلك من الأمور التي زعزعت كثيرًا من أسس الدرس اللغوي عند العرب»[38]، كما أنهم «غفلوا عن النّطق فوقعُوا لذلك في أوهَام كثيرة في قواعدهم وقوانينهم وأحكامهم اللّغوية»[39].

ويرى الدكتور محمد العبد أن النّحاة استخرجوا «قواعدهم من مادة اللُّغة المكتوبة، ولم يعتبروا مُعطيات اللّغات المحكية إلا قليلاً، من أجل ذلك لا نكاد نعرف شيئًا عن نحو العربية المنطوقة»[40]، كما يؤكد أنَّنا مازِلنا حتى الآن نَتعلَّم «نَحْو اللّغة المكتوبة، وكثيرًا ما نجهل سمات اللغة المنطوقة وخصائصها المميزة؛ لأنها لم تسجل في مادة اللّغة المكتوبة، **ولم يحللها النحاة القدماء**»[41].

ويرى أحد الباحثين المعاصرين أن «إهمال لُغويي الدّرس العربي القديم للغة المنطوقة أوقعهم في شائكات تحليلية، قادتهم إلى عَدم الصّواب

37 – علم الأصوات: برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة: د. عبد الصبور شاهين، ص82.

38 – فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب، ص8.

39 – السابق: ص396.

40 – اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، ص169.

41 – السابق: ص169، 170.

في التصور والبيان ... وكل ذلك تأتّى من أحكامهم التي اعتمدت المكتوب دون الملفوظ»[42]. كما أن النّحاة جروا وراء سراب خادع حين قعدوا في ضوء المكتوب لا المنطوق، مما أدَّى إلى زيادة التّعقيدات والمشكلات في التحليل اللّغوي[43].

ويرى باحثٌ آخر أن اللُّغويين العرب «لم يوفقوا كثيرًا في ربط الصلة بين الصوتيات والصرفيات في العربية، وكأنما أعوزهم الخيال عن تصور الأصوات بمعزل عن الكتابة فبقوا سجناء الخط المرئي»[44].

وينبغي لنا أن نتلقى تلك الاتهامات بتأنٍ وحذر شديدين؛ ذلك أنها – من وجهة نظرنا – متأثرة بما كان في الغرب من إيثار للمكتُوب على المنطُوق في إطار ما يعرف بـ«النّحو التقليدي»، وهو مصطلح غربي أوروبي، حيث قام ذلك النحو التقليدي – أساسًا – على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء[45]، وهذا النّحو التقليدي في الغرب لم يميز بين اللّغة المنطوقة واللّغة المكتُوبة «بل إن هذا النحو ركَّز اهتمامه على اللغة المكتوبة»[46]، وفي القرون الوسطى وحتى القرن التاسع عشر كانت دراسة اللغة مُنْصبَّة على اللغتين اليونانية واللاتينية «وقد كانت دراسة اللاتينية ذات تأثير واضح على منهج «فقه اللغة» بعد ذلك، لأنها حددت المنهج باعتباره دراسة للغة (مكتوبة) وليس دراسة للغة (منطوقة)»[47].

---

42 – هندسة المقاطع الصوتية وموسيقى الشعر العربي: د. عبد القادر عبد الجليل، ص 35 (بتصرف بالحذف).

43 – انظر: التنوعات اللغوية: د. عبد القادر عبد الجليل، ص 144.

44 – التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: د. الطيب البكوش، ص 24.

45 – انظر: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج: د. عبده الراجحي، ص 45.

46 – السابق: ص 47.

47 – فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبده الراجحي، ص 13.

وقد ظل الانحيازُ في الغرب للمكتُوب هو السِّمة الغالبة على الدراسات اللّغوية حتى جاء دوسوسير (ت 1913) «فأعيد الحق إلى نصابه، وعادت الأمور إلى سياقها الطبيعي، فقد انتصر سوسير للغة المنطوقة وعدّها الأَوْلى بالدراسة»[48]. فتُهمة التأثر بالمكتُوب هي أَلْصق ما تكون بالنّحو التقليدي الغربي، وأبعد ما تكون عن طبيعة النّحو العربي الذي أَوْلى المنطوق المشافه عناية فائقة.

ولعل أبلغ ردّ على تلك التُّهم الجائرة هو ما نراه عند سيبويه من اهتمام بالغ بالجانب المشافه المنطوق، وسوف نركز حديثنا على محورين رئيسين، أحدهما: تلقي سيبويه اللغة عن العرب وعن شيوخه، والآخر: تحليل سيبويه لمختلف الظواهر اللغوية.

أولا: التلقي:

أ- تلقيه اللّغة عن العرب:

ليس لدينا ما يشير - مجرد إشارة - إلى أن سيبويه تلقى اللّغة بمختلف مستوياتها عن طريق القراءة في أحد الكتب[49]، بل على العكس من ذلك يزخر كتاب سيبويه بما يؤكد أنه تلقى اللّغة مُشافهة وسماعًا مباشرًا من أفواه العرب الفصحاء، ومن شيوخه الذين تَلْمَذ لهم.

وأول ما يلفت الانتباه أن سيبويه - رحمه الله - يعبِّر عن تلقيه الشعر، وهو أكثر ما وصل إلينا من لغة العرب، بعبارة " أنشد" الدالة علي المشافهة بكل ما تمثله من روافد الأداء الصوتي المشافه، مثل تنوع التنغيم، واختلاف النبر، وطبقة الصوت ودرجته، بالإضافة إلى الإشارات الجسمية التي هي

48 - السابق: ص 104.

49 - انظر على سبيل المثال: طبقات النحويين واللغويين: الزُّبيدي، ص 68 وما بعدها.وأخبار النحويين البصريين: السيرافي، ص 48 وما بعدها. والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: الفيروزابادي، ص 163 وما بعدها. ومعجم الأدباء: ياقوت الحموي، ج 15، ص 114 وما بعدها. وبغية الوعاة: السيوطي، ص 229 وما بعدها.

مقوّم من أهم مقوِّمات التّحليل النَّحوي. ويمكننا تلمُّس ذلك في كثير من المظان، ومنها:

- «أُنشِدنا لبعض العرب الموثوق بهم»[50].
- «وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع»[51].
- «أنشدَناه يونس مرفوعًا عنهم»[52].
- «وقد أنشد بعضهم هذا البيت رفعًا[53].
- «أنشدنا يونس لجرير... أنشدَناه منصوبًا وزعم أن العرب كذا تنشده»[54].
- «إنشاد بعض العرب قول الفرزدق»[55].
- «وقال الأعشى وأنشدَناه يونس...»[56].
- «أنشدنيها الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد»[57].

ويقتضي الإنشاد من المتكلم الاستماع من المتلقي؛ ومن ثَم كثرت مادة "سمع" كثرة لافتة في الكتاب، لتؤكد حقيقة تلقي سيبويه للغة، وأنه تلَقٍّ قائم على السَّماع المباشر من العرب الموثوق بفصاحتهم. ومن ذلك:

- «سمعنا العرب الموثوق بهم يقولون..»[58].

---

50 – الكتاب: ج1 ص 9.
51 – السابق: ج1 ص 82.
52 – السابق: ج1 ص 120.
53 – السابق: ج1 ص 146.
54 – السابق: ج1 ص 279/278.
55 – السابق: ج3 ص 29.
56 – السابق: ج3 ص 39.
57 – السابق: ج3 ص 86.
58 – السابق: ج1 ص 330، وانظر: الصفحات 53، 155، 326، 388، 405، ج 4 ص 128.

- «سمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب»[59].
- «كذلك سمعناهما من الشاعرَين اللذين قالاهما»[60].
- «سمعت عربيًّا مرة يقول ...»[61].
- «سمعنا عربيًّا موثوقًا بعربيته يقول ...»[62].
- «هذا كله سُمع من العرب»[63].
- «فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا»[64].
- «سمعنا العرب الفصحاء يقولون ...»[65].
- «سمعت من أثق به من العرب يقول ...»[66].
- «سمعت أعرابيًّا وهو أبو مُرْهب يقول ...»[67].
- «سمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون ...»[68].
- «وذلك قول العرب، سمعناه منهم»[69].
- «ومن جواز الرفع في هذا الباب أني سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان ...»[70].

---

59 – السابق: ج3 ص 425، وانظر: ج4 ص 122، 464.
60 – السابق: ج2 ص 69، وانظر: ص 67، ج3 ص 58، 85.
61 – السابق: ج2 ص413 ، وانظر: ص420، ج3 ص 13، 46.
62 – السابق: ج3 ص 98، وانظر: ص244، ج3 ص 248.
63 – السابق: ج1 ص 147، وانظر: ج3 ص 158.
64 – السابق: ج3 ص 137.
65 – السابق: ج1 ص 219، وانظر: ج2 ص 412، ج3 ص 157، 238، 505، ج4 ص 131، 133، 134، 478.
66 – السابق: ج1 ص 30، وانظر: ج2 ص 345، ج3 ص 315، ج4 ص 138، 198، 397، 472.
67 – السابق: ج1 ص 328، وانظر: ج3 ص 155.
68 – السابق: ج1 ص 196، وانظر: ص 423، ج2 ص 51، ج3 ص 233، 533.
69 – السابق: ج1 ص 412، وانظر: ج3 ص 128.
70 – السابق: ج2 ص 26، 27.

– «سمعنا جميع ما ذكرنا لك من الإمالة والنصب في هذه الأبواب من العرب»[71].

في هذه المواضع كلها _ وغيرها كثير – يصرِّح سيبويه أنه سمع مباشرة من العرب، مما يؤكد الجانب الشفاهي في عملية التلقي، بل إن سيبويه في أحيان كثيرة يجمع بين مادة " نشد " و" سمع "، لتأكيد عملية المشافهة، ومن ذلك:

– «**سمعناه** من العرب **ينشدونه** ... وزعموا أن بعض العرب يقول ...»[72].

– «**سمعنا** بعض العرب **ينشده** كذا»[73].

– «**سمعت** رجلاً من العرب **ينشد** هذا البيت كما أخبرك به»[74].

– «**سمعناهم ينشدون** هذا البيت للأخطل هكذا»[75].

– «**سمعناها تنشد** هذا البيت جرًّا»[76].

– «هكذا **سُمع** من العرب **تنشده**»[77].

وكثيرًا ما كان سيبويه يسألُ العرب الموثوق بفَصاحتهم ليتأكَّد من الرأي الصَّحيح، فالعرب الفصحاء هم مرجعه عند الخلاف في أي مسألة، ورأيهم هو المعتبر، ومن ذلك:

– «وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه»[78].

---

71 – السابق: ج4 ص 143.

72 – السابق: ج1 ص 86.

73 – السابق: ج1 ص 405.

74 – السابق ج3، ص 144.

75 – السابق: ج4 ص 116.

76 – السابق: ج2 ص 20.

77 – السابق: ج1 ص 139.

78 – السابق: ج3 ص 290.

– «وزعم الخليل – رحمه الله – أن قولهم: رَبِحتُ الدرهمَ درهمًا، محالٌ، حتى تقول: في الدرهم وللدرهم، **وكذلك وجدنا العرب تقول**»[79].

– «والذي ذكرت لك قول الخليل، **ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه**»[80].

– «قال الخليل ـ رحمه الله ـ: من قال: يا زيدُ والنضرَ، فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرد فيها الشيء إلى أصله. **فأما العرب** فأكثر ما رأيناه يقولون: يا زيدُ والنضرُ»[81].

– «زعم الخليل أنهن نكرات [يقصد نحو: قدام، أمام] ... كما يكون أيمُن وأشمُل نكرة. **وسألنا العرب** فوجدناهم يوافقونه»[82].

– «وأما يونس فكان يقول: مِن قدامَ، ويجعلها معرفة، وزعم أنه منعه من الصرف أنها مؤنثة ... وهذا مذهب إلا **أنه ليس يقوله أحد من العرب. وسألنا** العُلويين والتميميين فرأيناهم يقولون: من قُدَيدِيمةٍ، ومن وُرَيِّئَةٍ، لا يجعلون ذلك إلا نكرة، كقولك: صباحًا ومساءً وعشيةً وضحْوةً، فهذا **سمعناه** من العرب»[83].

– «حدثنا بذلك الخليل عن العرب وأنشدنا بيتًا ... **وسمعناه من العرب كما أنشده الخليل**»[84].

– «فإنما تجريها كما أجرت العرب»[85].

---

79 – السابق: ج1 ص 395.
80 – الكتاب ج2 ص 117.
81 – السابق: ج2 ص 186، 187.
82 – الكتاب: ج3 ص 290.
83 – السابق: ج3 ص 291.
84 – السابق: ج4 ص 115.
85 – السابق: ج1 ص 330.

– «فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا»[86].

– «والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعًا»[87].

– «وليس كل شيء نحوهما يُفعل به ذا، **إنما يؤخذ بالسمع**»[88].

وكل تلك النصوص – وغيرها كثير – يكشف لنا مدى احترام سيبويه لكلام العرب، وأن السماع المباشر ينبغي أن يكون هو الفيصل والمعيار في القبول أو الرفض.

ب– تلقِّيه اللّغة عن شيوخه:

كما كانت علاقة سيبويه بالعرب قائمة على المشافهة والتلقي الحي المباشر، كذلك كانت علاقته بأساتذته وشيوخه، ولم يَرد أي خبر يفيد أن سيبويه كان يقرأ من كتب شيوخه، خاصة أنه لم يكن ثَم كتب في النحو في هذا الوقت، بل كان السؤال المباشر شفاهة هو الوسيلة الأساسية للتلقي، فهو يشافههم ويحاورهم، ويسألهم ويناقشهم؛ لذلك كثرت الكلمات الدالة على المشافهة، مثل: سألت، وقال، وقلت، وأخبرني، وذكر، وزعم، وسمعت. ويظهر ذلك في نصوص كثيرة، منها:

– «**وزعم** أبو الخطاب – **وسألته غير مرة** – أن ناسًا من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سُليم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت»[89].

– «**زعم** عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب، **فأخبرت** يونس بذلك، **فقال**: لا تُبْعِدَنَّ ذا. ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة "هل" و"بل"»[90].

---

86 – السابق: ج1 ص 414. وانظر: ج2 ص 69.

87 – السابق: ج2 ص 329.

88 – السابق: ج3 ص 555، وانظر: ص 568، ج3 ص 540.

89 – السابق: ج1 ص 124.

90 – السابق: ج3 ص 16.

– «**وسمعت** يونس يقول: ما أتيتني فأحدثُك فيما أستقبل، **فقلت له**: ما تريد به؟ **فقال**: أريد أن أقول: ما أتيتني فأنا أحدثك وأكرمك فيما أستقبل... **وسألته** عن: ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبحُ الأرض مخضرة، **فقال**: هذا واجب، وهو تنبيه، كأنك قلت: أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا»[91].

– «**وسألت** الخليل / عن: ما أحسنَ وجوهَهما، **فقال**: لأن الاثنين جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذلك»[92].

– «**وسألت** الخليل عن: مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما، **فقال**: الرفع على: هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما»[93].

– «**وسمعنا** بعض العرب يقول: الحمدُ للَّـه ربَّ العالمين، **فسألت** عنها يونس، **فزعم** أنها عربية»[94].

– «**وسألته** عن رجل يسمى دهقان، **فقال**: ...، **وسألت الخليل** عن رجل يسمى مُرَّانا، **فقال**: ...، **وسألته** عن رجل يسمى فَيْنانًا **فقال**: ...، **وسألته** عن ديوانٍ **فقال**: ...، **وسألته** عن رمان **فقال**: ...، **وسألته** عن سعدان والمَرْجان **فقال**: ...، **وسألته** عن تحقير عَلْقَى اسم رجل **فقال**: ...»[95].

– «**وزعم** الخليل أن (إنْ) هي أم حروف الجزاء، **فسألته**: لم قلت ذلك؟ فقال: ...»[96].

---

91 – السابق: ج3 ص 40.

92 – السابق: ج2 ص 48.

93 – السابق: ج2 ص 60.

94 – السابق: ج2 ص 63.

95 – السابق: ج3 ص 218/217. وانظر: ج3 ص 224، 245، 246.

96 – السابق: ج3 ص 63. وانظر: ج2 ص 149، ج3 ص 49، 50، 54، 59. وقد كثر سؤال سيبويه للخليل لدرجة أننا في بعض الأبواب التي لا تشغل أكثر من أربع صفحات نجده يسأل الخليل ست مرات، مما يدل على غلبة المشافهة. انظر: ج3 من ص 100 حتى ص 103 «باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي». والأمر نفسه في «هذا باب الأفعال في القسم» ج3 من ص 104 حتى ص 108، وكذلك «هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة» ج3 ص 216، وهذا الباب حوالي أربع صفحات تكرر فيها سؤال سيبويه للخليل سبع مرات.

تكشف هذه العينة من النصوص عن طبيعة الدرس النحوي في ذلك الوقت، وتؤكد أن التلقي الشفاهى كان هو الوسيلة الوحيدة المعتمدة بين الشيخ وتلاميذه.

والجدير بالذكر أن علاقة المشافهة لم تكن قائمة على مجرد السؤال وتلقي الإجابة، بل كانت هناك «حالة» يمكننا أن نطلق عليها «حالة حوار شفاهي» بين تلميذ فاهم واعٍ وشيوخه المقتدرين المقدِّرين لذكاء ذلك التلميذ، ويظهر ذلك جليًّا في كثير من الحوارات التي دارت بين سيبويه والخليل، ومنها هذا الحوار الشفاهي الممتع في باب المنادى، يقول سيبويه:

«**زعم** الخليل / أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَ الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحًا، حين طال الكلام كما نصبوا: هو قبلَك، وهو بعدَك، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ ... **قلت**: أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ، علامَ نصبوا الطويل؟ **قال**: نصب لأنه صفة لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصبًا على «أعني»، **فقلت**: أرأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ **قال**: هو صفة لمرفوع.**قلت**: ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله: لقيته أمسِ الأحدثَ؟ **قال**: من قِبَل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدًا، وليس كل اسم في موضع «أمس» يكون مجرورًا، فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردًا بمنزلته.**قلت**: أفرأيت قول العرب كُلِّهم:

أزيدُ أخا ورقـاءَ إن كنـت ثائـرًا ❁ فقد عَرَضَتْ أحْنـاء حقٍّ فخاصـمِ

لأي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في «الطويل»؟ **قال**: لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا لحن، فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته ... **وسألته عن**: يا زيدُ نفسَه، ويا تميم كلَّكم، ويا قيس كلَّهم، **فقال**: هذا كله نصب، كقولك: يا زيد ذا الجمة، وأما: يا تميم أجمعون، فأنت فيه

بالخيار ... **قلت**: أرأيت قول العرب: يا أخانا زيدًا أقبلْ؟ **قال**: عطفوه على هذا المنصوب، فصار نصبًا مثله، وهو الأصل لأنه منصوب في موضع نصب، وقال قوم: يا أخانا زيدُ»[97].

هذا حوار ممتع أثبته – رغم طوله – لأنه يكشف عن طبيعة البيئة الشفاهية التي نما فيها النحو العربي وازدهر، ويكشف النص – كذلك – عن دراية سيبويه وخبرته بلغة العرب وأساليبها، كما يتضح لنا أن الأساس في استقصاء الآراء وتمحيصها وتحليلها كان هو الحوار الشفاهي.

وربما خالف سيبويه شيوخَه، معتمدًا في ذلك على سماعه الخاص المباشر من العرب، ومن ذلك مخالفته لشيخيه الجليلين: الخليل ويونس، ففي باب «أيّ» يورد سيبويه رأي الخليل في نحو قولهم: اضرب أيُّهم أفضل، حيث يرى الخليل أن «أيّهم» رفع «على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيّهم أفضل»[98].

ثم يذكر سيبويه رأي يونس: «وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهدُ إنك لرسول الله»[99]، ويقصد يونس أن الفعل عُلِّق عن العمل.

وبعد أن ذكر سيبويه رأى شيخيه يذكر رأيه الخاص، فيرى أن تلك الضمة هي ضمة بناء، تمامًا مثل فتحة البناء، يقول: «وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في «الآنَ» حين قالوا: من الآنَ إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بأيهم»[100]، ثم يعلق على رأي الخليل ويونس، ويبين سبب رفضه لهما بقوله: «وتفسير الخليل ذلك

---

97 – الكتاب: ج2 من ص 182 حتى ص 185 (بتصرف بالحذف)، وانظر: ج2 من ص 368 حتى ص 373 حيث يدور حوار مماثل لهذا الحوار، وانظر أيضًا: ج2 ص 308، ج3 ص 224، 225.

98 – السابق: ج2 ص 399.

99 – السابق: ج2 ص 400. وقد ضعّف الأعلم الشنتمري رأي يونس بقوله: «وهذا القول ضعيف، وإنما تعلق أفعال القلوب على الاستفهام، كقولك: أتظن أيُّهم في الدار، واعرف أزيدٌ في الدار أم عمرو، وتعليقه أن يبطل عمله في ما بعده». النكت في تفسير كتاب سيبويه: ج1 ص 679.

100 – الكتاب: ج2 ص 400.

الأول بعيد، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ، تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث، وأما قول يونس فلا يشبه: أشهد إنك لمنطلق»[101].

إننا أمام نحوي عميق الفهم واسع الاطلاع على لغة العرب، يحاور أساتذته ويناقشهم اعتمادًا على محصوله من السماع عن العرب؛ ولذلك نراه أحيانًا يرجح رأى بعض شيوخه على غيره من الآراء، ومن ذلك قوله: «وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إن تركبوا فركُوبُ الخيل عادتُنا ❁ أو تنزلون فإنا معشرٌ نُزُلُ

فقال: الكلام هاهنا على قولك: يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه: أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قوله: ولا سابقٍ شيئًا، وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون، وعلى هذا الوجه فُسر الرفع في الآية، كأنه قال: أو هو يرسلُ رسولاً، كما قال طرفة:

❁ أو أنا مفتدِي ❁

وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

بدا ليَ أني لستُ مدرك ما مضى ❁ ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

والإشراك على هذا التوهم بعيد، كبعد «ولا سابقٍ شيئًا»[102].

فسيبويه يرجح رأي يونس بما سمعه من كلام العرب، كذلك اعتمد على سماعه في ترجيح رأي يونس على رأي الخليل في إثبات الياء أو حذفها في الاسم المنقوص في النداء، يقول سيبويه: «سألت الخليل عن (القاضي) في النداء، فقال: أختار: يا قاضي، لأنه ليس بمنون، كما أختار: هذا القاضي. وأما يونس فقال: يا

101 – السابق: ج2 ص 401. وانظر: ج2 ص 410، وج3 ص 411.

102 – الكتاب: ج3 ص 50، 51.

قاضْ. **وقول يونس أقوى**، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء، كانوا في النداء أجدر، لأن النداء موضع حذف، يحذفون التنوين ويقولون: يا حارِ، ويا صاحِ، ويا غلامُ أقبل»[103]، فقد اعتمد في ترجيحه لرأي يونس على ما سمعه من كلام العرب.

يتضح لنا مما سبق أن سيبويه كان له سَماعُه المباشر عن العرب الموثوق بعربيتهم، كما سمع من شيُوخه، واتضح لنا أنه كان يجعل السماع فيصلاً في قبول الظاهرة أو رفضها؛ من أجل ذلك نقرر أن سيبويه اعتمد على ذلك المسموع في تحليله لمختلف الظواهر اللغوية، وسوف يتضح ذلك الأمر في تحليلاته التي سوف نتعرَّض لها.

ثانيًا: التَّحليل:

ارتكز سيبويه في تحليله لمختلف الظواهر اللغوية، والأبواب النحوية على المشافهة والنطق لا الرسم والكتابة، وسوف نورد فيما يأتي نماذج مختلفة من تلك الظواهر، والأبواب النحوية، التي تبين أثر المشافهة في عملية التحليل النحوي:

1- الظَّواهر اللغوية:

أ- الأصوات التي ليس لها رُموز كتابية:

يؤكد حديث سيبويه عن الأصوات المفردة انطلاقه من الصورة المشافهة المنطوقة؛ إذ لم يكتف ببيان طبيعة الأصوات المعروفة ومخارجها ومهموسها ومجهورها[104]، بل تعدى ذلك إلى وصف كيفيات نطقية لأصوات ليس لها رموز كتابية، مما ينفي شبهة تأثره بالشكل المكتوب، ويؤكد انطلاقه من المنطوق، فقد

103 – السابق: ج 4 ص 184.

104 – عقد سيبويه باباً بعنوان «هذا باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها». انظر: ج4 ص 431 وما بعدها. كما تحدث عن وصف الحروف تحت باب «الإدغام» ج4 من ص 431 حتى ص 485.

ذكر سيبويه أن أصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفًا[105]، ثم أشار إلى صور فرعية أخرى مقسمًا إياها أقسامًا: فمن هذه الصور الفرعية للأصوات العربية **ما يستحسن في قراءة القرآن والشعر**، وهي ستة أصوات. يقول سيبويه: «وتكون خمسة وثلاثين حرفًا بحروف هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي وألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة»[106]. وهذه الأصوات الستة الفرعية ليس لها رمز كتابي كبقية الأصوات؛ لأنها تعد تحويرًا للأصوات الأصلية، ولا يمكن معرفة هذه الأصوات الفرعية بالكتابة، ولكن لابد أن تؤخذ بالسماع والمشافهة.

ومن هذه الصور المنطوقة الفرعية **قسمٌ قبيح لا يستحسن في قراءة القرآن أو الشعر**، وهي سبعة أصوات. يقول سيبويه: «وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء»[107].

وقد صرّح سيبويه بأن تلك الكيفيات الأدائية لا تعرف إلا بالمشافهة والسماع، يقول: «وهذه الحروف التي تمّتها اثنين وأربعين جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون، **لا تُتَبَيَّن إلا بالمشافهة**»[108]. فمن الواضح – إذن – أن

105 – انظر: ج4 ص 431.

106 – السابق: ج4 ص 432.

107 – السابق: نفس الموضع.

108 – السابق: ج4 ص 432. وانظر: ص 433 وما بعدها، حيث ذكر سيبويه أن مخارج الأصوات العربية ستة عشر مخرجًا، وفصَّل الحديث فيها.

الرجل يحلل تراكيب مشافهة منطوقة؛ لذلك التفت إلى تلك الصور التي لا وجود لها على مستوى الرسم والكتابة، بل هي من خصائص الأداء المنطوق المشافه.

ب- الحركاتُ الطَّويلة، أو أصوات العِلَّة:

يأخذ بعض المحْدثين على النحاة أنهم «عدوا حروف المد، وهي الألف في مثل: قام، والواو في مثل: يدعو، والياء في مثل: القاضي – أصواتًا صامتة ... في حين أن الألف والواو والياء في مثل هذه المواقع علامات لأصوات الفتحة الطويلة والضمة الطويلة والكسرة الطويلة. وقد وقعوا في هذا الخطأ أيضًا بسبب أن الخط العربي يرمز للحركات الطويلة برمز في داخل بنية الكلمة بعكس الحركات القصيرة»[109]، فالنحاة – حسب وجهة نظر الدكتور رمضان عبد التواب – لم يدركوا أن مثل هذه الأصوات حركات طويلة، بل عاملوها على أنها من الصوامت.

ويبني الدكتور رمضان على الفرض السابق نتيجة مفادها أن النحاة وقعوا في أخطاء تحليلية، ومن ذلك – حسب وجهة نظره - «أنهم يقولون في المضارع المعتل الآخر عند جزمه في مثل: لم يدع، ولم يخش ولم يرم – إنه مجزوم بحذف حرف العلة، فهم هنا ينظرون إلى الخط لا إلى النطق، ولو نظروا إلى النطق لقالوا إنه مجزوم بتقصير الحركة»[110].

والرأي السابق نفسه يراه الدكتور داود عبده، حيث يرى سيادته أن قول النحاة في مثل: لم يقل، لم يخف، لم يبع: إن حرف العلة حذف – يرى سيادته أن ذلك من تأثير الرسم الكتابي[111] والأَوْلى عنده أن يقال إن العلة قد قصرت ولم

109 – فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب، ص 397، 398 (بتصرف بالحذف).

110 – السابق: ص 408. وانظر: التنوعات اللغوية، ص 96، حيث يذكر نفس الاتهام.

111 – انظر: دراسات في علم أصوات العربية، ص 43.

تحذف[112]، ثم يعلق بقوله: «ولعل الذين اعتبروا ظاهرة تقصير العلة الطويلة في مثل: يبع ويقل وينم حذفًا لـ«حرف العلة» قد تأثروا بنظام الكتابة العربية، ومما يشير إلى هذا أن ليس هناك من يتحدث عن «حذف حرف العلة» في مثل: في اقتصاد، حيث تلفظ «فقتصاد (قارن بالفعل: فِقْتِ)، وأخا الولد، حيث تلفظ أخلْولد (قارن بالفعل المجزوم أَخَلْ)»[113].

والواقع أن مثل هذا الاتهام يبدو مجافيًا للحقيقة؛ إذ يبدو جليًّا من تحليلات سيبويه أنه كان على وعي تام بأن الفارق بين الحركات القصيرة والطويلة هو فارق في **الكمية لا في النوع**، يقول سيبويه موضحًا قرب الفتحة من الألف: «وحركته الفتحة؛ لأنه يَلي الحرفَ الذي منه الفتحة وهو الألف»[114]، ويقول أيضًا: «... كان أجدر أن تكون حركته مفتوحة؛ لأنه حيث قرُب من الحرف الذي منه الفتحة ...»[115] ، فالفتحة من الألف؛ ولذلك يقرر سيبويه أنه لا يمكن تحريك ما قبل الألف إلا بالفتحة، دلالة على الارتباط الوثيق بينهما. يقول: «واعلم أن الألف التي تلحق المندوب تُفتح كل حركة قبلها، مكسورة كانت، أو مضمومة، لأنها تابعة للألف، ولا يكون ما قبل الألف، إلا مفتوحًا»[116]، ويقول أيضًا: «فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف»[117]، و«الفتح من الألف»[118].

ويصرح سيبويه بطبيعة العلاقة بين الحركات وحروف المد بقوله: «وإنما الحركات من الألف والياء والواو»[119]، ويزيد الأمر وضوحًا بقوله: «فالفتحة من

112 – انظر: السابق، 45.

113 – السابق: نفس الصفحة. وسوف يتضح لنا أن النحاة التفتوا إلى الحذف في مثل هذه التراكيب، ونصوا على ذلك بكل دقة ووضوح. وانظر: أبحاث في اللغة: د. داود عبده، ص 48.

114 – الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ج2 ص 265.

115 – السابق: نفس الصفحة.

116 – السابق: ج2 ص 220.

117 – السابق: ج4 ص 101.

118 – السابق: ج4 ص 118.

119 – السابق: ج4 ص 101.

الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو»[120]، ولا أظن أن حديث سيبويه فيه لبس أو غموض، حيث يقرر بكل وضوح طبيعة العلاقة بين حروف المد والحركات القصيرة، وأنها علاقة كل بجزء، وقد كرر نفس الفكرة في قوله: «فأبدلوا هذه الحروف[121] التي منها الحركات، لأنها أخوات وهي أمهات البدل والزوائد، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، **وبعضها حركاتها**»[122]، ويعلق السيرافي بقوله: «يعني أنهم أبدلوا الهمزة ألفًا في حال، وياءً في حال، وواوًا في حال، وهي الحروف المأخوذة منها الحركات»[123]. ويؤكد سيبويه علاقة "الجزئية" بقوله: «وإنما الكسرة من الياء»[124].

وتبدو العلاقة الجزئية واضحة في تعليق الأعلم الشنتَمَرِيّ على بعض كلام سيبويه، يقول الأعلم: «إن سأل سائل فقال: إذا قلتَ: لم يرمِ، فما علامة الجزم فيه؟ قيل له حذف الياء. فإن قال: كيف جاز أن يكون حذف حرف من الكلمة علامة إعراب؟ قيل له: إنما جاز ذلك، لأن هذا الحرف **مُشْبِهٌ للحركة**، وذلك أن الحركة منه مأخوذة، وعلى قول بعضهم: هو **حركة مشبعة**، ومع ذلك فقد كان في حال الرفع لا تدخله حركة كما **لا تدخل الحركةَ حركةٌ**، فلما أشبه الحركة، والجزم يحذف ما يصادفُ من الحركات حذف هذه الياء، إذ كانت بمنزلة الحركة، فكان حذفها جزمًا كما يكون حذف الحركة»[125]. فالأعلم -في شرحه لكلام سيبويه- يؤكد أن «الواو» في نحو: يدعو، إنما هي حركة، لذلك لم يصح أن يدخله في حال الرفع حركة أخرى، لأنه «لا تدخل الحركةَ حركةٌ»، **كما أن الحركة مأخوذة من ذلك الحرف، وحرف المد ما هو إلا حركة مشبعة.**

120 – السابق: ج4 ص242.

121 – يقصد حروف المد: الألف والواو والياء.

122 – السابق: ج3 ص544.

123 – السابق: نفس الجزء والصفحة.

124 – السابق: ج3 ص272.

125 – النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ج1 ص 128، 129.

بل إننا نعجب من دقة سيبويه الفائقة حين يلتفت إلى "كمية" الحركات ذاتها، دون تأثر بالرسم، فنراه يقرر في باب "ما يحتمل الشعر" أن الحركة قصرت ولم تشبع في قول الأعشى:

وما لهُ من مجـد تليــد ومـا لـــــهُ ❁ من الريح حظ لا الجنوب ولا الصَّبا

فلو طالت ضمة الهاء في كلمة "له" الأُولى فصارت واوًا لانكسر الوزن، مع ملاحظة أن الرسم الكتابي لكلمة "له" لا يتغير في الحالين؛ الأمر الذي يؤكد انطلاق سيبويه من المستوى الشفاهي المنطوق في التحليل.

أما اتهام الدكتور داود عبده للنحاة بأنهم لم يقولوا بالحذف في نحو«في اقتصاد» و«أخا الولد» فإنه يبدو اتهامًا تعوزه الدقة؛ ذلك أن سيبويه التفت إلى تلك الصورة من حذف الحركة الطويلة إذا وليها ساكن، حتى ولو لم تحذف صورة الحركة الطويلة من الخط، وما ذلك إلا لأنه ينطلق من الأداء الصوتي المشافه، ولم يتأثر بالرسم في تحليلاته، يقول سيبويه تحت عنوان «هذا باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن»[126]: «وذلك ثلاثة أحرف: الألف، والياء التي قبلها حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم. فأما حذف الألف فقولك: **رمى الرجل**، وأنت تريد: رمى، ولم يخف، وإنما كرهوا تحريكها؛ لأنها إذا حُركت صارت ياءً أو واوًا، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون **فحذفوا الألف**، حيث لم يخافوا التباسًا. ومثل ذلك: **هذه حُبلى الرجل**، ومِعْزى القوم، وأنت تريد: المِعْزى، والحبلى، كرهوا أن يصيروا إلى ما هو أثقل من الألف، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسًا»[127]، فرغم ثبوت حرف المد في الرسم فإن سيبويه يقول بحذفه؛ نظرًا لمجيء الساكن بعده، وهذا الحذف على مستوى النطق

126 – انظر: الكتاب، ج4 ص 156.

127 – السابق: نفس الجزء والصفحة.

المشافه لا الكتابة، وهو يساوي الحذف في عبارة «أخا الولد» التي زعم الدكتور داود عبده أن النحاة لم يلتفتوا إليها، ولم يقولوا بالحذف فيها.

ثم يمثّل سيبويه لحذف الياء بقوله: «هو **يرمي الرجل**، ويقضي الحق، وأنت تريد: يقضي ويرمي، كرهوا الكسرة كما كرهوا الجر في: قاضٍ، والضم فيه كما كرهوا الرفع فيه، ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب؛ لأن سبيل هذا أن يكسر، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسًا»[128]، فالياء ثابتة في الرسم في قولنا: هو يرمي الرجل، ومع ذلك يقرر سيبويه بكل وضوح أن الياء قد حذفت؛ نظرًا لأنه يحلل تركيبًا مشافهًا منطوقًا حذفت منه الياء فعلاً رغم ثبوتها رسمًا، وهذا التركيب يقابل التركيب الذي مثّل به الدكتور داود: «في اقتصاد»، وزعم أن النحاة لم يلتفتوا إليه.

ويمثّل سيبويه لحذف الواو بقوله: «**يغزو القومَ**، ويدعو الناس وكرهوا الكسر كما كرهوا الضم هناك، وكرهوا الضم هنا كما كرهوا الكسر في يرمي»[129].

كيف بعد كل ذلك الوضوح والبسط يزعم زاعم أن النحاة لم يلتفتوا إلى تلك الصور من الحذف؟؟!!، وكيف يزعم زاعم أن النحاة تأثروا بالرسم في تحليلاتهم؟!!

---

128 – السابق: ج4 ص 157.

129 – السابق: ج4 ص 157. وقد أشار الأستاذ عباس حسن إلى موقف النحاة السابق عند حديثه عن التقاء ألف الاثنين لساكن بعدها، مثل: غاب حارسا الحقل فيقول: «فإن علامة التثنية (وهي الألف) تحذف نطقًا لا خطًّا، ويرجح النحاة في إعرابه أن يقال: **إنه مرفوع بألف مقدرة**. وكذلك الشأن في جمع المذكر، فإنه إذا أضيف حذفت نونه للإضافة، فإن كانت إضافته إلى كلمة أولها ساكن حذفت واوه رفعًا. وياؤه نصبًا وجرًّا، في النطق لا في الكتابة، تقول: جاء عالمو المدينة، وكرمت عالمِي المدينة، وسعيت إلى عالمي المدينة. لكن ما إعرابه؟ أيكون مرفوعًا بالواو الظاهرة في الكتابة أم بالواو المقدرة المحذوفة في النطق لالتقاء الساكنين؛ فهي محذوفة لعلة، فكأنها موجودة؟ وكذلك في حالة النصب والجر، أيكون منصوبًا ومجرورًا بالياء المذكورة أم المقدرة؟ **يرتضي النحاة أنه معرب في جميع حالاته بالحرف المقدر؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة**». النحو الوافي: ج1 ص159.

ج- الخفة والثقل:

لعل من أكبر الدلائل على انطلاق سيبويه من الصورة المشافهة للتركيب قوله بقانون «الخفة والثقل»؛ إذ لا يتصور – عقلاً – ثقل أو خفة في المكتوب، بل يكون ذلك في النطق والمشافهة، فتستثقل صورة معينة، وتستخف صورة أخرى، فالخفة والثقل «يرتبطان أشد الارتباط بالأداء النطقي لدى المتكلمين»[130]، ومن المعروف أن المتكلم – أي متكلم – يحاول عند عملية النطق أن يقتصد في جهده الحركي طلبًا للخفة في السياقات العادية، وتلك ظاهرة «لا نعلم لغة بمنأى عنها»[131]، ومن ثمَّ حرص الذوق العربي على «كراهية توالي المثلين والمتقاربين والمتعارضين»[132]، وقد أوجد العربي حلاًّ لمشكلة تجاور الأصوات التي تتسم بالثقل عن طريق الإدغام والإخفاء والإقلاب والإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف والمناسبة[133].

وقد كان سيبويه على وعي تام بمبدأ الخفة والثقل[134]، وبدا ذلك واضحًا في تحليلاته وتعليلاته القائمة على مبدأ التخفيف أو الاستخفاف. وقد اعتمد سيبويه على ذلك المبدأ في تفسير كثير من الظواهر النحوية، مما يدل على أنه كان ينطلق من تراكيب منطوقة مشافهة لا مكتوبة، والملاحظ أن مبدأ الخفة والثقل كان ضابطًا لظاهرة الحذف، إذ إن حذف عنصر من عناصر التركيب يعود غالبًا إلى إيثار التخفيف، خاصة عند كثرة الاستعمال، ويظهر ذلك عند سيبويه في مواضع كثيرة، منها- على سبيل التمثيل- ما يأتي:

- «واعلم أن **بعض الكلام أثقل من بعض**، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأُولى، وهي أشد تمكنًا»[135].

---

130 – ظاهرة التخفيف في النحو العربي: د.أحمد عفيفي، ص 86.
131 – البيان في روائع القرآن: د. تمام حسان، ج2 ص 77.
132 – السابق: نفس الجزء والصفة.
133 – انظر: السابق، نفس الجزء والصفحة.
134 – انظر: ظاهرة التخفيف، ص 83.
135 – الكتاب: ج1 ص 20.

– «واعلم أن العرب **يستخفون فيحذفون** التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكفِّ التنوين من الاسم ... وقال الخليل: هو كائنُ أخيك، على الاستخفاف والمعنى: هو كائنٌ أخاك[136].

– «... ولكنهم أضمروا استخفافًا لكثرة كان[137] في كلامهم ... وإنما أضمروا ما كان يقع مُظْهَرًا استخفافًا، ولأن المخاطب يعلم ما يعني ... **وأضمروا استخفافًا**»[138].

– «وزعم الخليل أن قولهم: لاهِ أبوك، ولقيته أمسِ إنما هو على: للَّـه أبوك، ولقيته بالأمسِ، ولكنهم حذفوا الجار، والألف واللام **تخفيفًا على اللسان**»[139].

– «... ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى **تخفيف** ما أكثروا استعماله أحوج»[140].

– «والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة **تخفيفًا**، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفًا»[141].

– «النداء موضع تخفيف»[142].

– «وتُجرى هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام»[143].

---

136 – السابق: ج1 ص 165، 166 (بتصرف بالحذف).

137 – يشير إلى قولهم: إذا كان غدٌ فأتني، حيث يرى سيبويه أن الأصل هو إذا كان ما نحن عليه من السلامة، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني.

138 – الكتاب: ج1 ص 224 (بتصرف بالحذف).

139 – السابق: ج2 ص 162، 163.

140 – السابق: ج2 ص 163.

141 – السابق: ج2 ص 239.

142 – السابق: ج2 ص 248.

143 – السابق: ج1 ص 266.

– «... فحذف **استخفافًا واختصارًا** ...، ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع قولهم: عشرون درهمًا، إنما أرادوا عشرين من الدرهم، فاختصروا واستخفوا، ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته **فاستخفوا بترك ما لم يُحْتج إليه**»[144].

– «فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أَوْلى به؛ لأنه لما كان من موضع واحد **ثقل عليهم** أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخِر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة»[145].

ويبين سيبويه – اعتمادًا على الذوق العربي – أن للخفة والثقل درجات، فهناك الخفيف والأخف منه، وهناك الثقيل والأثقل منه، وقد تكون الخفة والثقل نسبية، مقيدة بمواضع معينة، ويظهر ذلك فيما يأتي:

– « ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره»[146].

– «... فكرهوا أن يفروا إلى ما هو أثقل مما هم فيه»[147].

– «... الكسرة أخف عليهم من الضمة، ألا ترى أن فَعِل أكثر في الكلام من فَعُل، والياء أخف عليهم من الواو وأكثر»[148].

– «... هذه الضمة تستثقل فيما ذكرت لك، فلما صارت فيما يستثقلون فاجتمعا فرُّوا منهما»[149].

144 – السابق: ج1 ص 203 (بتصرف بالحذف).
145 – السابق: ج3 ص 530.
146 – السابق: ج1 ص 210.
147 – السابق: ج3 ص 349.
148 – السابق: ج4 ص 37.
149 – السابق: نفس الجزء والصفحة.

– «... الواو مع الضمة أثقل»[150].

– «... ذلك أن الياء أخف عليهم؛ ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه، وهي أخف»[151].

– «... لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخف من الواو والياء»[152].

هذه النماذج – وغيرها كثير – تبين مدى اعتناء سيبويه بظاهرة الخفة والثقل التي هي مُقوّم من مقومات النطق والمشافهة، وقد اعتمدها تفسيرًا لكثير من الظواهر اللغوية؛ مما يؤكد انطلاقه من المشافه المنطوق لا المكتوب في التحليل.

(د)– الإمالة:

من أبرز ظواهر الأداء الصوتي المشافه ظاهرة الإمالة؛ ذلك أن تَحقُّقها الفعلي بدرجاته المختلفة لا يكون إلا من خلال النطق والمشافهة. والإمالة هي «أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة فتشوب الفتحة شيئًا من صوب الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة، فإن كان بعدها – أي الفتحة – ألف ذهبت بالألف إلى جهة الياء، فتصير الألف بينها وبين الياء، كالفتى، بإمالة الفتحة والألف، وإلا يكن بعد الفتحة ألف فالمال الفتحة وحدها»[153]، فالإمالة بعبارة مختصرة – كما يبين ابن الجزري – «أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء»[154].

---

150 – السابق: ج4 ص 52.

151 – السابق: ج4 ص 54.

152 – السابق: ج4 ص 115.

153 – شرح التصريح على التوضيح: ج2 ص 346، ولمزيد من التفصيل عن الإمالة وأسبابها وموانعها انظر: ج2 من ص 346 حتى ص 352. وانظر كذلك: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ج2 من ص 29 حتى ص 90، وانظر: كتاب الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذِش (ت540هـ)، ج1 من ص268 حتى ص 323. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج9، من ص 53 حتى ص 66.

154 – النشر: ج2 ص 30.

ويُطْلَق على الإمالة مصطلحات أخرى، مثل: الإضجاع، والبطح والكسر، وعكس الإمالة هو الفتح، ويسمى أيضًا: التفخيم، والنصب[155]. والفتح والإمالة «لغتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما القرآن»[156] كما أنهما «لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس»[157].

وللإمالة فوائد كثيرة، منها سهولة اللفظ؛ «ذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال مَن أمال، وأما مَن فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل، والله أعلم»[158]. ويبين الشيخ خالد الأزهري تلك الفائدة بقوله: «أما فائدتها فتناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد، وبيان ذلك أنك إذا قلت: «عابد» كان لفظك بالفتحة والألف تصعدًا واستعلاء، فإذا عدت إلى الكسرة كان انحدارًا أو تسفلاً، فيكون في الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قرب من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد»[159].

ومن الواضح أن تلك الفائدة لا علاقة لها بالرسم، حيث إن ذلك التناسب، وتلك السهولة، لا يظهران إلا من خلال المشافهة والنطق الحي. وهناك فائدة أخرى من الإمالة، وهي التنبيه أحيانًا على الأصل[160]، أو ما يسميه ابن الجزري «الإشعار»، أي الإشعار والتنبيه على الأصل، وذلك إذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء، أو عن واو مكسورة[161].

---

155 – انظر: السابق، ج 2 ص 29.
156 – السابق: ج2 ص 32.
157 – السابق: ج2 ص 30.
158 – السابق: ج2 ص 35.
159 – شرح التصريح على التوضيح: ج2 ص346.
160 – انظر: السابق، نفس الموضع.
161 – انظر: النشر، ج2 ص 35.

وقد فصَّل سيبويه القول عن الإمالة، وقدم لها وصفًا دقيقًا، حيث عقد بابًا بعنوان: «هذا باب ما تمال فيه الألفات»[162]، وتحدث فيه عن إمالة الألف نحو الياء، مثل: عابِد، وعالِم، وماجد، وعماد، وسربال وكلاب[163]. ويُظهر حديث سيبويه مدى إلمامه بكيفيات الأداء الصوتي عند مختلف القبائل العربية؛ إذ نراه يقرر – بعد أن قدّم بعض صور الإمالة – أن جميع ما سبق «لا يميله أهل الحجاز»[164]، ويؤكد تلك النظرة بعد أن أورد صورًا أخرى بقوله: «وجميع هذا لا يميله ناس كثير من بني تميم وغيرهم ... وهي لغة لبعض أهل الحجاز، فأما العامة فلا يميلون»[165].

ويذكر سيبويه بعض نماذج الإمالة التي تؤكد أنه كان ينطلق في تحليله من الأداء المنطوق المشافه الذي سمعه. يقول: «بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثيّر عزة يقول: صار[166] بمكان كذا وكذا، وقرأ بعضهم (خاف)»[167].

والباب الذي يلي هذا الباب جعله سيبويه بعنوان «هذا باب من إمالة الألف، يميلها فيه ناس من العرب كثير»[168]، كما عقد بابًا آخر بعنوان: «هذا باب ما أميل على غير قياس، وإنما هو شاذ»[169]. وبعد أن أورد كل تلك الأبواب في الإمالة يعلق بقوله: «**سمعنا** جميع ما ذكرنا لك من الإمالة والنصب في هذه الأبواب من العرب»[170]، وهذا التصريح من سيبويه يؤكد قيمة السماع المباشر عن العرب، كما يؤكد أن المشافهة كانت هي الأساس في التحليل النحوي.

---

162 – الكتاب: ج4 ص 117.

163 – انظر: السابق، نفس الجزء والصفحة.

164 – السابق: ج4 ص 118.

165 – السابق: ج4 ص 120 (بتصرف بالحذف). وانظر: ج3 ص 278.

166 – أي بإمالة ألف «صار».

167 – الكتاب: ج4 ص 121.

168 –السابق: ج4 ص 123.

169 – السابق: ج4 ص 127.

170 – السابق: ج4 ص 143.

هـ- الحال المشاهدة المصاحبة للأداء الصوتي المشافه:

اهتم سيبويه اهتمامًا كبيرًا ببيان الحال المشاهدة المصاحبة للأداء الصوتي المشافه، وهو إذ يهتم ببيان ذلك فهو يؤكد أهمية الانطلاق من المنطوق المشافه لا المكتوب؛ حيث إن الحال المشاهدة من أهم الظواهر التي تصاحب الأداء الصوتي المشافه، ولا يمكن إغفال دور «الحال المشاهدة» أو «السياق غير اللغوي» أو«المقام»[171] في التحليل النحوي.

وقد جاء حديث سيبويه عن الحال المشاهدة مبثوثًا في معظم الأبواب النحوية، كما أنه أَوْلى الإشارات الجسمية اهتمامًا كبيرًا في عملية التواصل والتحليل، ويظهر ذلك فيما يأتي:

- تحت عنوان «هذا باب مُتَصَرَّف (رويد)»[172] يتحدث سيبويه عن لحاق الكاف بكلمة (رويد) فيقول: «فلحاق الكاف كقولك: يا فلانُ، للرجل حتى يُقبل عليك، وتركها كقولك للرجل: أنت تفعل، إذا كان **مقبلاً عليك بوجهه** منصتًا لك، فتركت: يا فلان، حين قلت: أنت تفعل، **استغناء بإقباله عليك**. وقد تقول أيضًا: رويدك، لمن لا يُخاف أن يلتبس بسواه، توكيدًا، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلانُ، توكيدًا»[173].

فسيبويه يبين كل عناصر الحال المشاهدة، ويحكم على التركيب من خلالها، بل إنه يجعل مراعاة الحال المشاهدة فيصلاً في قبول تركيب ورفض آخر؛ فالتركيب (يا فلانُ) مقبول إن كنت تنادي على شخص حتى يقبل عليك بوجهه وينصت لك، أما إذا كان مقبلاً عليك فعلاً، فالأصل ألا تقول له: يا فلان، بل

171 – لمزيد من التفصيل عن السياق وأثره في التحليل النحوي انظر: دلالة السياق: د. ردة الله بن ردة الطلحي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، و«نظرية السياق بين القدماء والمحدثين»: دراسة لغوية نحوية دلالية: د. عبد النعيم خليل.

172 – الكتاب: ج1 ص 243.

173 – السابق: ج1 ص 244.

لابد من تركيب آخر هو: أنت تفعل، وليس ثَمَّ ما يمنع هذا التركيب أو ذاك إلا مراعاة الحال أو المقام الملابس للأداء المنطوق المشافه.

– «هذا باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي»[174]، وفي هذا الباب يبين سيبويه أثر الحال المشاهدة في حذف الفعل في غير الأمر والنهي، يقول: «وذلك قولك، إذا **رأيت رجلاً متوجهًا وِجهةَ الحاج،** قاصدًا في هيئة الحاج، فقلت: مكةَ وربِّ الكعبة. حيث زَكِنْتَ أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله. ويجوز أن تقول: مكةَ والله، على قولك: أراد مكة والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس، فقلت: مكةَ والله، أي: أراد مكة إذ ذاك»[175]، فرؤية الرجل في هيئة الحاج أو متوجهًا إلى مكة أغنت عن ذكر الفعل.

ويوضح سيبويه بمثال آخر، يقول: «أو **رأيت رجلاً يسدد سهمًا قِبَل القِرطاس،** فقلت: القرطاسَ والله، أي: يصيب القرطاس، وإذا **سمعت وقع السهم** في القرطاس قلت: القرطاسَ والله، أي: أصاب القرطاس، ولو **رأيت ناسًا ينظرون** الهلال وأنت منهم بعيد فكَبَّروا لقلت: الهلالَ ورب الكعبة، أي: أبصروا الهلال»[176]، من الواضح أن سيبويه يحلل تراكيب حية منطوقة؛ لذلك اهتم ببيان الحال المصاحبة للأداء الصوتي، وأوضح دورها في عملية التحليل، وكان حريصًا على ذِكر أدق التفاصيل؛ لأنه بدون بيان تلك الحال المشاهدة ربما يكون التركيب غير مقبول أو غير مستساغ.

– «باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة»[177]، يقول سيبويه: «وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن

174 – السابق: ج1 ص 257.
175 – السابق: نفس الجزء والصفحة.
176 – السابق: نفس الجزء والصفحة.
177 – السابق: ج2 ص 77.

يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدُ الله منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا، كان محالاً، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل «هو» ولا «أنا» حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن «هو» و«أنا» علامتان للمضمر وإنما يُضمِر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن **رجلاً لو كان خلف حائط**، أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقًا في حاجتك، كان حسنًا»[178]، فانظر كيف تحوّل التركيب من «محال» إلى «حسن» عن طريق الحال المشاهدة المصاحبة للأداء الصوتي، مما يؤكد أهمية تلك الحال المشاهدة في عملية التحليل النحوي.

– «هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا، ويكون المبني عليه مظهرًا»[179]. يقول سيبويه: «وذلك أنك **رأيت صورة** شخصٍ فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت عبدُ الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو **سمعت صوتًا** فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيدٌ وربي، أو **مَسِسْتَ جسدًا، أو شممت ريحًا** فقلت: زيدٌ، أو: المِسْكُ، أو **ذقت طعامًا** فقلت: العسلُ»[180]، فانظر هنا كيف اهتم سيبويه ببيان كل عناصر الحال المشاهدة من رؤية وسمع ولمس وشم وذوق، وهي العناصر المصاحبة للأداء المشافه المنطوق، وبدون وضع تلك العناصر في الاعتبار فلن يكون التركيب مقبولاً أو مفهومًا.

هذه أمثلة قليلة تبين مدى اهتمام سيبويه بالحال المشاهدة التي تصاحب الأداء المنطوق المشافه، وكيف أن الاعتداد بتلك الحال أمر مهم في التحليل النحوي؛ فقد تُغني عن ذكر عنصر، وقد تجعل التركيب مقبولا مستساغًا بعد أن كان قبيحًا مرفوضًا، وقد تُزيل الغموض واللبس، وتجعل التركيب أكثر وضوحًا.

178 – السابق: ج2 ص 80، 81.

179 – السابق: ج2 ص 130.

180 – السابق: ج2 ص 130.

2- الأبوابُ النّحوية:

تعد الأبواب النحوية المختلفة عصب الكتاب ومادته الكبرى، ومن يتأمل تحليلات سيبويه لتلك الأبواب المختلفة يدرك بسهولة أن الرجل ينطلق في التحليل من الجانب المنطوق المشافه. صحيح أن سيبويه قد يلتفت إلى الصورة المكتوبة أحيانًا، غير أن ذلك لا يعد منهجًا له، ولا يمثل كثرة وغلبة في تحليلاته. وسوف أقدم فيما يأتي نماذج من تحليل سيبويه لبعض الأبواب النحوية، التي تؤكد انطلاقه من التركيب الحي المشافه:

- «**هذا باب من الاستفهام**، يكون الاسم فيه رفعًا، لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك. وذلك قولك: زيدٌ، كم مرة رأيته؟ وعبدُ الله، هل لقيته؟»[181]. واضح من عنوان الباب أن سيبويه يحلل تركيبًا مشافهًا منطوقًا؛ إذ لابد من زيادة النبر على المبتدأ حتى يتحقق التنبيه للمخاطب، ولابد من سكتة خفيفة، ثم يأتي السؤال بعد أن يكون المخاطب قد انتبه، وهذا التحليل لا يمكن بحال أن يظهر في الكتابة، بل يتجلى في الأداء الصوتي المشافه، وقد أكد سيبويه أن الاستفهام لابد أن يأتي بعد سكتة خفيفة بقوله: «لأنك إنما تجيء بالاستفهام بعد ما تفرغ من الابتداء»[182]، فهناك إذن سكتة خفيفة بعد أن تذكر المبتدأ.

- «**باب الأمر والنهي**»[183]. يقول سيبويه: «وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطب له لِتُعَرِّفَه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك في الخبر»[184]. وهذا الباب شبيه بالباب السابق، غير أن التركيب هنا إنشاء.

---

181 - الكتاب: ج1 ص 127.

182 - السابق: ج1 ص 128.

183 - السابق: ج1 ص 137.

184 - السابق: ج1 ص 138.

– ومن الأبواب التي اهتم فيها سيبويه ببيان الجانب النطقي **باب «البدل»** الذي توزع الحديث عنه في أكثر من باب، فتحت عنوان «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيَعمل فيه كما عمل في الأول»[185]، يقول سيبويه: «وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم ... فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد: رأيت أكثر قومك ... ولكنه ثنَّى الاسم توكيدًا ... ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثُلثيهم أو ناسًا منهم»[186]، فكأن المتكلم سكت سكتة خفيفة قبل ذكر البدل، وقد أشار الأعلم الشنتمري إلى شيء من ذلك بقوله: «فهذا لم يكن في أول كلامه قاصدًا إلى ذكر البدل، ثم بدا له ذلك بعد أن مضى صدرُ كلامه على الوجه الذي لفظ به»[187]، وهذا يؤكد وجود تلك السكتة الخفيفة.

ولا يتضح حديث سيبويه عن البدل المباين (الإضراب – الغلط – النسيان) إلا من خلال أداء منطوق مشافه، يقول سيبويه: «وإنما يجوز: رأيت زيدًا أباه، ورأيت زيدًا عمرًا، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمرًا، أو: رأيت أبا زيدٍ، فغَلِط أو نسي، ثم **استدرك كلامه بعدُ**، وإما أن يكون أضرب عن ذلك، فنحّاه وجعل عمرًا مكانه»[188]، وتلك التفرقة بين بدل الإضراب، وبدل الغلط، وبدل النسيان، لا يمكن بحال أن تظهر في الكتابة؛ إذ إن الصورة المكتوبة واحدة في الأنواع الثلاثة، لكن الذي يميز نوعًا من آخر هو الأداء الصوتي المشافه؛ ذلك أن بدل الإضراب يكون المتكلم فيه قاصدًا إلى المبدل منه، لكنه بعد ذلك يعرض عنه إلى ذكر البدل بعد أن غيَّر وجهة نظره، أو بدا له ما يمنع قصد المبدل منه، أما

185 – السابق: ج1 ص 150.
186 – السابق ج1 ص 150، 151 (بتصرف بالحذف).
187 – النكت في تفسير كتاب سيبويه: ج1 ص274.
188 – الكتاب: ج1 ص 151، 152.

بدل الغلط فيبدو عليه الأداء الصوتي السريع؛ لأن المتكلم منذ البداية كان يقصد البدل، غير أن لسانه أخطأ، فتدارك بسرعة، أما بدل النسيان فإن المتكلم فيه يتجه إلى البدل، غير أنه نسي فذكر المبدل منه، فلما تذكر ذكر البدل[189].

ويلفت الانتباه في حديث سيبويه عن البدل أنه جعل الأداء المشافه فيصلاً في قبول التركيب أو رفضه؛ فالتركيب «رأيت زيدًا أباه» بصورته الكتابية تلك مرفوض. يقول سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: رأيت زيدًا أباه، والأب غير زيد، لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه»[190]، لكن سيبويه نفسه عاد كما رأينا وأجاز مثل ذلك التركيب بشرط نطقه بأداء صوتي خاص يخرجه عن البدل المطابق إلى بدل الغلط أو النسيان أو الإضراب، وليس هناك من فارق بين الصورتين إلا الأداء المشافه وطريقة النطق.

وعند حديث سيبويه عن بدل المعرفة من النكرة يتضح أنه يحلل تركيبًا منطوقًا، يقول: «أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجلٍ عبدِ الله، كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه»[191]، كأن سيبويه يشير بذلك إلى سكتة خفيفة تفسيرية بعد المبدل منه؛ لأن السؤال أو الظن يقتضي تلك السكتة اللطيفة، ثم يأتي البدل موضحًا ومفسرًا.

وينطبق الأمر السابق ذاته على بدل المعرفة من المعرفة، يقول سيبويه: «وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة فهو كقولك: مررت بعبد الله زيدٍ، إما غلطت فتداركت، وإما بدا لك أن تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخِر»[192].

– وفي **باب المنادى** يجعل سيبويه من الأداء الصوتي المشافه فيصلاً في تحديد نوع المنادى، ويبدو ذلك في تحليله لبيت الطِّرماح:

189 – انظر: شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، ج2 ص 159.
190 – الكتاب: ج1 ص 151.
191 – السابق: ج2 ص 14.
192 – السابق: ج2 ص 16.

يا دارُ، أقـوت بـعـد أصـرامــها ❁ عامًا وما يعنيــك مــن عامـــها[193]

يقول سيبويه: «فإنما ترك التنوين فيه؛ لأنه لم يجعل «أقوت» من صفة الدار، ولكنه قال: يا دارُ، **ثم أقبل بعدُ يُحدِّث عن شأنها**، فكأنه لما قال: يا دارُ، أقبل على إنسان فقال: أقوت وتغيرت، وكأنه لما ناداها قال: إنها أقوت يا فلان، وإنما أردت بهذا أن تعلم أن (أقوت) ليس بصفة»[194].

فسيبويه يحلل تركيبًا منطوقًا حيًّا بكل ملابساته، فالشاعر نطق مناديًا الدار في البداية، ثم بعد ذلك استأنف بجملة جديدة موجهًا حديثه إلى شخص أمامه؛ لذلك صارت جملة «أقوت» استئنافية وليست صفة، ومن ثمَّ تغير الحكم النحوي، فلم تنصب «دار»، بل بنيت على الضم؛ لأنها صارت نكرة مقصودة، ولاشك أن الصورة المكتوبة لا تجدي شيئًا مع هذا التحليل، إنما هو الأداء الصوتي الذي تكون فيه السكتة الخفيفة بعد «دار» ثم الاستئناف بجملة «أقوت» – دليلاً على كون «دار» نكرة مقصودة.

وقد علّق الأعلم الشنتمري على كلام سيبويه السابق بقوله: «استشهد بهذا على أنه أراد «دارًا» بعينها، وقوله: «أقوت» إخبار عنها وليس بوصف لها، كأنه نادى الدار، ثم أقبل على إنسان فقال: أقوت وتغيرت، ولو جعله وصفًا لها لكانت نكرة منصوبة»[195]، مما يؤكد وجود السكتة بعد المنادي.

ويبين سيبويه استخدامات حروف النداء: يا، أيا، هيا، أي، الهمزة، في ضوء سياق مشافه مشاهد. يقول: «... إلا أن الأربعة غير الألف قد

193 – أصرام جمع صِرم، وهو الفرقة من الناس ليسوا بالكثير، ينكر الشاعر على نفسه أن يتشاغل بالدار لتغيرها، إذ لا يجدي ذلك شيئًا. انظر: تعليق الأستاذ عبد السلام هارون، هامش (1)، ج2 ص 201.

194 – الكتاب: ج 2 ص 201.

195 – النكت في تفسير كتاب سيبويه: ج1 ص 476. وانظر: كتاب سيبويه ج2 ص201، حيث يقدم سيبويه التحليل ذاته لبيت الأحوص:

يا دارُ، حسّرها البِلى تحسيرًا ❁ وسَفَتْ عليها الريح بعدك مُورا

يستعملونها إذا أرادوا أن يمُدُّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المُعرِض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل»[196]، فحروف النداء: يا، أيا، هيا، أي، تستخدم عند الحاجة إلى رفع الصوت ومّدِّه، بسبب بُعد المنادى أو تغافله، وهذا التحليل يؤكد أن سيبويه ينطلق من تركيب منطوق مشافه له ملابسات خاصة، ولا يظهر ذلك في الكتابة؛ حيث يتساوى القريب والبعيد، والمُقبل والمُعرِض.

والمنادى حين يصير «مندوبًا» يحتاج إلى أداء صوتي مختلف عن المنادى العادي، يقول سيبويه: «اعلم أن المندوب مدعوّ، ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها»[197]، ولا يمكن بيان هذا «الترنم» إلا من خلال الأداء الصوتي المشافه الذي يحتاج فيه المتكلم إلى مد الصوت لإظهار التفجع والحسرة على المندوب.

– **وفي باب «لا» النافية للجنس**، يجعل سيبويه الأداء الصوتي المشافه فيصلاً في تحديد ماهية اسم «لا»، يقول: «وقال الخليل _ رحمه الله_ كذلك: لا آمرًا بالمعروف لك، إذا جعلت (بالمعروف) من تمام الاسم، **وجعلته متصلا به**، كأنك قلت: لا آمرًا معروفًا لك. وإن قلت: لا آمر بمعروف، فكأنك جئت (بمعروف) بعدما بنيت على الأول كلامًا»[198]، ويفهم من كلام سيبويه السابق أن اسم «لا» في نحو: لا آمرًا بالمعروف لك، ينبغي أن يُقرأ موصولا بما بعده دون سكت لأنه جزء متمم له؛ ولذلك أُعرب فنصب، في حين أن الاسم في نحو: لا آمرَ بمعروف، يفضل أن تكون بعده سكتة؛ لأن ما بعده ليس من تمامه؛ ولذلك بُني الاسم في هذا التركيب. ويؤكد السيرافي في تعليقه على كلام سيبويه وجود هذه السكتة بقوله: «فإن الباء ليست في صلة (آمر)، كأنك قلت: لا آمر،

196 – الكتاب: ج2 ص 229، 230.

197 – السابق: ج2 ص 220.

198 – السابق: ج2 ص 287.

وسكت، وأضمرت خبره ثم جئت بالباء للتبيين، كأنك قلت: أعني بمعروف، كما تقول: سقيًا، ثم تجيء بـ(لك) على (أعني)»[199].

– ويظهر أثر المشافهة واضحًا جليًّا عند حديث سيبويه عن **إعراب الفعل المضارع**، حيث يكون الأداء الصوتي المنطوق موجِّهًا للصور الإعرابية المختلفة للفعل المضارع، ففي أسلوب الشرط قد يقع المضارع بين الشرط والجواب، فيجزم أحيانًا، ويرفع أحيانًا، ولكلٍّ أداء صوتي مختلف. يقول سيبويه تحت عنوان «هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما»[200]: «إن تأتني تسألُني أعطك، وإن تأتني تمشي أمشِ معك؛ وذلك لأنك أردت أن تقول: إن تأتني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتني ماشيًا فعلت»[201].

ويمكن فهم كلام سيبويه في ضوء أداء صوتي يتصل فيه فعل الشرط بالفعل بعده، وتكون النغمة صاعدة، بحيث تصبح «إن تأتني تسألني» كتلة واحدة في النطق، ويكون في ذلك دلالة على كون الفعل المعترض حالاً فيرفع.

ثم يشير سيبويه إلى صورة أخرى يكون فيها الفعل المعترض بين الشرط والجواب مجزومًا، وهنا سيختلف الأداء الصوتي، حيث تكون هناك سكتة خفيفة بعد فعل الشرط، مع زيادة النبر على الفعل المعترض. يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا فـي ديـارنـــا ❁ تجد حطبًا جَزْلاً ونـــارًا تأجَّـجـا[202]

---

199 – السابق: ج2 ص 287، هامش رقم (3)، وكالعادة نقل الأعلم الشنتمري نفس كلام السيرافي دون الإشارة إلى إليه. انظر: النكت للأعلم الشنتمري، ج1 ص 601.

200 – الكتاب: ج3 ص 85.

201 – السابق: نفس الجزء والصفحة.

202 – الجَزْل: الغليظ، تأججا: أي الحطب والنار. من تعليقات الأستاذ عبد السلام هارون بالهامش ج3 ص 86.

قال: "تلمم" بدل من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء مررت برجلٍ عبدِ الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام، كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر»[203]، فالأداء الصوتي هنا يكون مع تلك السكنة الخفيفة الموحية بالتفسير بعدها، بحيث إذا اختفت تلك السكنة ونطق فعل الشرط متصلاً بما بعده، فإنه يجوز رفع الفعل «تلمم» على أنه حال[204].

ويزيد سيبويه الأمر وضوحًا مبيِّنًا قيمة الأداء الصوتي المشافه بقوله: «وسألته: هل يكون: إن تأتنا تسألنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول، لأن الأوَل الفعلُ الآخِر تفسير له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان، **ثم يتدارك كلامه**، ونظير ذلك في الأسماء: مررت برجلٍ حمارٍ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه»[205]. فالتركيب «إن تأتنا تسألنا نعطك»، بجزم «تسألنا» لا يصح إلا إذا كان «تسألني» بدل غلط أو نسيان، وهذا لا يظهر إلا من خلال المشافهة.

وقريب من هذا الحديث كلام سيبويه عن **المضارع المجزوم في جواب الطلب**، حيث عقد بابًا بعنوان: «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍ أو عَرْضٍ»[206]، يقول سيبويه: «وتقول: لا تدن منه يكن خيرًا لك. فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلْك، فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببًا لأكله، فإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك»[207]، ووفق كلام سيبويه فمن الأفضل وجود سكتة خفيفة قبل الفعل «يأكلك» مع

203 – الكتاب: ج3 ص 86.

204 – وقد أشار إلى ذلك الأستاذ عبد السلام هارون في تعليقاته بالهامش، انظر: ج3 ص 86، هامش (4).

205 – السابق: ج3 ص 87.

206 – السابق: ج3 ص 93.

207 – السابق: ج3 ص 97.

زيادة الضغط عليه، ليكون بمنزلة التنبيه والتحذير، أما في نحو: لا تدن منه يكن خيرًا لك، فالفعل «يكن» ليس فيه ذلك الضغط الزائد، كما أن نغمته ستكون نغمة هابطة لأنه هو الجواب.

– **وعند حديث سيبويه عن كسر همزة «إن» وفتحها**، نراه يعتمد الأداء النطقي المشافه ملمحًا مميزًا في التفريق بين الكسر والفتح. يقول سيبويه: «وسألته [أي: الخليل] عن قوله عز وجل:﴿**وَمَا يُشْعِرُكُم إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ**﴾[208] [الأنعام:109] ما منعها أن تكون كقولك: ما يُدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم، ثم **ابتدأ فأوجب** فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون»[209]، فالأداء النطقي المشافه مع قراءة الكسر يتطلب سكتة بعد قوله تعالى: "وَمَا يُشْعِرُكُم" ثم الاستئناف بما بعدها، ويصير المعنى أن الله – عز وجل – يخبر أنهم لا يؤمنون. أما مع قراءة الفتح وبقاء «أنّ» على دلالتها فلا سكتة بعد «يشعركم» وسوف يتغير المعنى ليصبح: «وما يدريكم عدم إيمانهم، وهذا جواب لمن حكم عليهم بالكفر أبدًا، أو يئس من إيمانهم»[210]، ويصبح هذا كالعذر لهم، يقول سيبويه: «ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذرًا لهم»[211]، ويذكر سيبويه رأي الخليل في جواز أن تكون «أن» بمعنى «لعل» يقول: «وأهل المدينة يقولون «أنها»، فقال: هي بمنزلة قول

208 – الآية بالفتح في المصحف في رواية حفص عن عاصم، أما الكسر فقد قرأ به كل من: ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، والعليمي، والأعمش، وأبي بكر، وخلف، ويعقوب، وابن محيصن، واليزيدي، والحسن، ومجاهد. انظر: معجم القراءات: ج2 ص 308. ويذكر ابن مجاهد أن هناك اختلافًا في كيفية النطق بالكسر أو الفتح بالنسبة إلى عاصم. يقول ابن مجاهد: «وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص، وحمزة والكسائي، وأحسب ابن عامر: (أنها) بالفتح. وأما أبو بكر بن عياش فقال يحيى عنه إنه لم يحفظ عن عاصم كيف قرأ كسرًا أم فتحًا». كتاب السبعة في القراءات: ص 265.

209 – الكتاب: ج3 ص 123.

210 – إملاء ما من به الرحمن: العكبري، ص 264. وقد ذكر العكبري ثلاثة أوجه لقراءة الفتح. وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ج2 ص 766.

211 – الكتاب: ج3 ص 123.

العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا، أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون»[212].

– **وتحت عنوان «هذا باب (أم) منطقعة»**[213] يبدو تأثير المشافهة واضحًا في تحليل سيبويه لصور التركيب المختلفة، يقول سيبويه «ويدلك على أن هذا الآخر منقطع من الأول، قول الرجل: إنها لَإِبلٌ، **ثم يقول**: أم شاءٌ يا قومِ. فكما جاءت «أم» ههنا بعد الخبر منقطعة، كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أنه حين قال: أعمرو عندك، فقد ظن أنه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في «زيد» بعد أن استغنى كلامه، وكذلك: إنها لأبل أم شاء، إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين»[214]. في هذا النص يحلل سيبويه جملة: إنها لإبل أم شاء، معتمدًا على الأداء المنطوق المشافه، فالمتكلم بدأ كلامه متيقنًا أنها «إبل» ثم أدركه الشك بعد ذلك، فهناك سكتة ثم الاستئناف، ولعل هذا هو المفهوم من كلام سيبويه «إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين»، ونفس الأمر في الاستفهام، فالمتكلم قال: أعمرو عندك ثم سكت واستأنف بعد ذلك بقوله: أم زيد، وهذا هو ما يمكن فهمه من كلام سيبويه «فقد ظن أنه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه»، فالواضح إذن أن جملة «أم المنقطعة» يكون لها أداء صوتي خاص، يتحقق بالسكتة قبل «أم» ثم الاستئناف بها بعدها.

ويتصل بذلك حديث سيبويه عن «أو» تحت عنوان «**هذا باب (أو)**»[215] ، حيث يمثِّل سيبويه بنحو: هل عندك شعير أو بُرٌّ أو تمرٌ؟، و: هل تأتينا أو تحدثنا؟

212 – السابق: نفس الجزء والصفحة: وقد قرأ أبيّ «لعلها إذا جاءتهم» انظر: معجم القراءات: ج2، ص 309. وانظر: الكتاب، ج3 ص 143، حيث ذكر سيبويه أمثلة أخرى وميز بين الفتح والكسر منطلقًا من الأداء الصوتي المشافه.

213 – الكتاب: ج3 ص 172.

214 – السابق: نفس الجزء والصفحة.

215 – السابق: ج3 ص 175.

ثم يقول: «وإن شئت قلت: هل تأتيني أم تحدثني؟ وهل عندك بر أم شعير؟ على كلامين ...، وعلى هذا قالوا هل تأتينا أم هل تحدثنا؟ قال زفر بن الحارث[216]:

أبا مالكٍ هل لُمتني مُـذْ حَضَضْتَنـي ❁ على القتلِ، أمْ هل لامنِي لكَ لائمُ

وكذلك سمعناه من العرب. فأما الذين قالوا: أم هل لامني لك لائم، فإنما قالوه على أنه أدركه الظن بعدما مضى صدر حديثه، وأما الذين قالوا: أو هل، فإنهم **جعلوه كلامًا واحدًا**»[217].

وكلام سيبويه هنا يؤكد أنه يحلل تراكيب منطوقة مشافهة، فقولنا: هل عندك شعير أو بر؟ يُنطق متصلاً بلا أي سكتة قبل «أو»، في حين أننا لو قلنا: هل عندك شعير أم بر؟ فإنه ينبغي أن تكون هناك سكتة قبل «أم» ثم الاستئناف، وقد عبَّر سيبويه عن الحالة النطقية الأولى بقوله: "**جعلوه كلامًا واحدًا**"، في حين أننا في الحالة الثانية أمام «كلامين»، وانظر إلى وصف سيبويه الدقيق «أدركه الظن بعدما مضى صدر حديثه»، فهو وصف لأداء مشافه حيّ، لا شبهة لتأثير الرسم فيه.

أكتفي بهذه الأمثلة من تحليلات سيبويه للأبواب النّحوية والظواهر اللّغوية، وغيرها كثير، وهي تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن سيبويه إنما كان يحلل تراكيب حية مشافهة؛ لذلك جاءت تحليلاته انعكاسًا واضحًا لما في الأداء النطقي المشافه من ظواهر ومؤثرات، ولم يكن للرسم أو الكتابة أثر يذكر في توجيه التراكيب وتحليلها، ولعل في ذلك ما ينفي تلك التهمة التي حاول بعض المحْدثين إلصاقها بالنحاة العرب، وهي أنهم تأثروا في تقعيدهم بالمكتوب، ونظن أنه لم يعد لذلك الاتهام محلّ.

---

216 – الصحيح أن البيت للشاعر جحا بن حكيم السلمي، انظر: هامش (4)، ج3 ص 176، تعليقات الأستاذ عبد السلام هارون.

217 – الكتاب: ج3 ص 176، 177.

المصادر والمراجع

- أبحاث في اللغة: د.داود عبده، مكتبة لبنان، بيروت،1973.

- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ)، تحقيق وشرح: د.محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1424هـ -2004.

- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عيَاض بن موسى اليحصُبي(479-544هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، بدون تاريخ.

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب في جميع القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

- بحوث ومقالات في اللغة: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط1، 1403هـ -1982م.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين الفيروزابادي(729هـ - 817هـ)، حققه: محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط1، 1407-1987.

- البناء العروضي للقصيدة العربية: د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1420هـ -1999م.

- البيان في روائع القرآن: د.تمام حسان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2002م.

- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم:القاضي أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مِسْعَر التنوخي المَعَرِّي(ت442هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1401هـ -1991.

– التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: د. الطيب البكوش، نشر مؤسسات عبد الكريم عبد الله، تونس، ط2، 1987م.

– التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1410هـ–1990م.

– التنوعات اللغوية: د.عبد القادر عبد الجليل، سلسلة الدراسات اللغوية"4"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1417هـ–1997م.

– الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: د.غانم قدوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، 1406هـ –1986م.

– دراسات في علم أصوات العربية: د.داود عبده، مؤسسة الصباح، الكويت، بدون تاريخ.

– دراسات في علم اللغة: د.كمال بشر، دار المعارف، ط2، 1971م.

– دراسات لسانية تطبيقية: د.مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1989.

– دراسات وتعليقات في اللغة: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1414هـ-1994.

– دلالة السياق: د.ردة الله بن ردة الطلحي، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1424هـ.

– دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، ترجمه وقدم له وعلق عليه: د. كمال محمد بشر، 1962.

– سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979.

- شرح المفصل: ابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.

- الشعراء وإنشاد الشعر: علي الجندي، دار المعارف، مصر، 1387هـ، 1967م.

- الشفاهية والكتابية: والترج.أونج، ترجمة: د.حسن البنا عز الدين، مراجعة د.محمد عصفور، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد182، (1414 -1994م).

- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي(ت379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

- ظاهرة التخفيف في النحو العربي: د.أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996.

- العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك، ترجمة: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1400هـ-1980م.

- عروض الورقة: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق محمد العلمي، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1404هـ-1984.

- علم الأصوات،: برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة: د.عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، 1984.

- علم الأصوات اللغوية: د.مناف مهدي محمد الموسوي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998.

- فصول في فقه العربية: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ ،1987م.

- فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمه عن الألمانية: د.رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، السعودية،1397هـ-1977.

– فقه اللغة في الكتب العربية: د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.

– القواعد النحوية، مادتها وطريقتها: عبد الحميد حسن، مطبعة العلوم، القاهرة، 1946.

– الكافي في العروض والقوافي: الخطيب التبريزي(ت 502هـ)، تحقيق الحسّاني عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.

– الكتاب: أبو بشر عمرو الملقب (سيبويه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ–1988.

– الكتاب: أبو بشر عمرو الملقب(سيبويه)، وبهامشه تقريرات السيرافي، وشرح الشواهد المسمى:"تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب"، للأعلم الشنتَمَري، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية، ط1، 1316هـ.

–اللغة: فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950م.

– اللغة الانفعالية بين المنطوق والمكتوب: د.عطية سليمان أحمد، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،(ضمن سلسلة في علم اللغة النفسي)، القاهرة، 2001م.

– اللغة العربية معناها ومبناها: د.تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1985م.

– اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة بحث في النظرية: د.محمد العبد، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990م.

– لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية: د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ– 1996.

– مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي(ت 351ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، بدون تاريخ.

– المعجزة الكبرى: القرآن: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، 1970.

– معجم الأدباء: ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408ه–1988.

– معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء: د.أحمد مختار عمر، د.عبد العال سالم مكرم، انتشارات أسوة(التابعة لمنظمة الأوقاف والشؤون الخيرية، إيران) الطبعة الأولى، 1413ه،1992م.

– مفاتيح الغيب: فخرالدين الرازي(544-606ه)،دار الغد العربي، القاهرة، ط1، 1412ه–1992م.

– مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: تقي الدين عثمان بن الصلاح(577-643ه)، تحقيق: د.عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، القاهرة، 1989.

– المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي: د.عبد الصبور شاهين، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ط1،1397ه –1977.

– النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج: د.عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.

– النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الثامنة، بدون تاريخ.

– النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: د.محمد حماسة عبد اللطيف القاهرة، الطبعة الأولى، 1403ه،1983م.

- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (ت 833هـ)، أشرف على تصحيحه:علي محمد الضباع (شيخ عموم المقارئ بالديار المصرية)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتَمَرِيّ، تحقيق: د.زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، الطبعة الأولى، 1407-1987.

- هـندسة المقاطع الصوتية وموسيقى الشعر العربي: د.عبد القادر عبد الجليل، سلسلة الدراسات اللغوية"7"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1419هـ، 1998م.